المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-09-2006
الصفحـات : 3
العـــدد : 13971
المسلسل : 20

الأمير سعود الفيصل يلقي كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

المملكة ترفض اتهام الإسلام بالإرهاب والعدوانية.. وتدعو إلى التزام القانون الدولي في حملة المكافحة

أسهمنا في دفع التنمية في البلدان النامية ومنحنا مساعدات سخية ونفذنا تعهداتنا لاستقرار السوق البترولية

الشرق الأوسط يشهد مرحلة عصيبة ومفتاح الحل يكمن في إحياء مسيرة السلام

ندعم الحكومة الشرعية اللبنانية لبسط كامل سلطتها.. وندعو إلى انسحاب إسرائيلي سريع من مزارع شبعا

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-09-2006 العـــدد : 13971
الصفحـات : 3 المسلسل : 20

نيويورك - أحمد حسين اليامي:

أوضح صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية رئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى اجتماعات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك حالياً أن عالم اليوم يواجه مشكلات كونية متعددة لا يمكن إيجاد حلول ناجحة لها إلا في إطار تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة.

وقال سموه في كلمة المملكة العربية السعودية أمام الدورة الجديدة للجمعية العامة: إن المعاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر والجوع وسوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض ومخاطر الكوارث الطبيعية ما تزال تتحدى جهود المجتمع الدولي في سبيل معالجتها والقضاء عليها.

وأضاف سموه: إنه على الرغم من أن هذه المشكلات الكونية لا تفرق بين الناس بحسب لونهم أو دينهم أو جنسيهم، فإنها تصيب المجتمعات الأكثر احتياجاً أكثر من غيرها مما يؤكد ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في تضافر الجهود وتنسيقها ومنح جهود مكافحتها الأولوية اللازمة. وقال الأمير سعود: إن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة عصيبة تتلاقى وتتقاطع فيها أزمات متعددة في نفس الوقت، من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، إلى تفجر الأوضاع على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية وما تلاها من غزو مدمر، إلى تحديات عدم الاستقرار والنزاع الطائفي في العراق، إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني.

وقال: إن هذا التعدد المتزامن لبؤر التوتر في المنطقة يوفر بطبيعة الحال مناخات مناسبة لتنامي التطرف ومخاطر الإرهاب التي تواجه العالم جميعاً ويهدد بعواقب وخيمة لا تحمد عقباها.

وأضاف الأمير سعود: إن كل ذلك يحتم علينا أن نرفع الصوت عالياً في التحذير من استمرار تراخي الجهود الدولية التي تكتفي بإدارة الأزمات بدلاً من السعي الجاد إلى إيجاد الحلول الشاملة والعادلة المستندة إلى مبادئ القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، بعيداً عن ازدواج المعايير وانتقائيتها وانحيازها.

وفيما يلي نص الكلمة:

سيدتي الرئيسة..

يسعدني في البداية أن أعرب لكم، ولبلدكم الشقيق، عن صادق التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الواحدة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلي ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ودرايتكم الواسعة بالشؤون الدولية هي خير ضامن لحسن سير أعمال الدورة ونجاحها. ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسفلكم معالي وزير خارجية السويد ايان الياسون، الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكل حكمة واقتدار.

إن الجهود الدؤوبة والمساعي المتواصلة لمعالي الأمين العام السيد كوفي عنان كان لها أكبر الأثر في تفعيل دور الأمم المتحدة والحفاظ على ميادئها، رغم ما نشهده من تحديات متنامية وظروف صعبة، فله منا كل شكر وتقدير ودعم.

يواجه عالم اليوم مشكلات كونية متعددة لا يمكن ايجاد حلول ناجحة لها إلا في إطار تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة. فالمعاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر والجوع وسوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض ومخاطر الكوارث الطبيعية ما تزال تتحدى جهود المجتمع الدولي في سبيل معالجتها والقضاء عليها. ورغم أن هذه المشكلات الكونية لا تفرق بين الناس بحسب لونهم أو دينهم أو جنسيتهم، فإنها تصيب المجتمعات الأكثر احتياجاً أكثر من غيرها، مما يؤكد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في تضافر الجهود وتنسيقها ومنح جهود مكفاحتها الأولوية اللازمة.

سيدتي الرئيسة،

تشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة عصيبة تتلاقى وتتقاطع فيها أزمات متعددة في نفس الوقت، من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، إلى تفجر الأوضاع على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية وما تلاها من غزو مدمر، إلى تحديات عدم الاستقرار والنزاع الطائفي في العراق، إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني. وهذا التعدد المتزامن لبؤر التوتر في المنطقة يوفر بطبيعة الحال مناخات مناسبة لتنامي التطرف ومخاطر الإرهاب التي تواجهنا جميعاً، ويهدد بعواقب وخيمة لا تحمد عقباها. كل ذلك يحتم علينا أن نرفع الصوت عالياً في التحذير من استمرار تراخي الجهود الدولية، والاكتفاء بإدارة الأزمات، بدلاً من السعى الجاد إلى إيجاد الحلول الشاملة والعادلة المستندة إلى مبادئ القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، بعيداً عن ازدواج المعايير وانتقاليتها وانحيازها.

ولا شك أن مفتاح الحل الذي تتقاطع عبره جميع هذه الأزمات، يكمن في

المصـــــدر : الرياض

التـــاريخ : 24-09-2006 العـــدد : 13971

الصفحـات : 3 المسلسل : 20

إحياء مسيرة السلام لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يعد أقدم الصراعات الدولية في العصر الحديث، والذي يؤثر استمراره سلبياً في فرص التوصل إلى حلول ناجعة لبقية الازمات، فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي فلسطين يمثل تحدياً صارخاً للقانون الدولي، وانتهاكاً فاضحاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، واستهتاراً مشيناً بقرارات الشرعية الدولية. هذا هو لب المشكلة في الشرق الأوسط، وقد وصلتنا إلى مرحلة لا يمكن معها قبول المزيد من التسويف والمماطلة واجترار الفشل تلو الفشل، مما يضع المجتمع الدولي برمته، وخاصة قواه الفاعلة، وجهاً لوجه أمام حتمية تحمل المسؤولية الكاملة في وضع الحل السلمي العادل، والدائم، والمتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية، موضع التطبيق الفعلي والعاجل.

إن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يجب أن يوضع في إطاره الصحيح المتعلق بالتوفيق بين حقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي عبر دولتين متجاورتين تنعمان معاً بالأمن كنتيجة بديهية لتحقيق السلام. فالسلام هو الذي يوفر الأمن وليس العكس.

إن أسس الحل واضحة ومعروفة، وقد عبرت عنها رؤية الرئيس الأمريكي لحل قائم على دولتين، والتي تتسق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع المبادرة العربية للسلام التي اجمعت عليها الدول العربية منذ قمة بيروت. لكن ما ينقصنا، ونجد أن الحاجة ملحة إليه، هو أن تقترن هذه الرؤية ببرنامج عمل واضح له إطار زمني محدد.

ومع الأسف فقد تم تصوير المشكلة على أنها بالغة التعقيد وغير قابلة للحلول الاعتيادية، ووضعت ضوابط استثنائية، بحجة الضرورات الأمنية، تعطي الحق لأحد طرفي الصراع في أن يحدد منفرداً أسس التفاوض وشروطه، وأن يختار من يفاوضه بنفسه، وأن يسمح له بمخالفة ما يبرمه من اتفاقات، وأن يتم التغاضي عن استخدامه المفرط وغير المشروع للقوة الغاشمة من أجل فرض الأمر الواقع. ليس غرضنا هنا الدخول في سجالات غير مجدية، لكن من المهم إدراك أن مسيرة السلام قد عانت الكثير بسبب هذه الاستثناءات غير المتوافقة مع وحدة المعايير وتوازن الاستحقاقات.

يتطلب إحياء مسيرة السلام تعاوناً جاداً من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين في وقت معقول. وبالنظر إلى ما آلت إليه الأحداث الأخيرة من استحالة التوصل إلى حلول عسكرية تحفظ أمن ومصالح الأطراف المعنية، فإن حاجتنا ملحة اليوم إلى استخلاص الدروس من نتائج فشل عملية السلام السابقة، والتي كانت بسبب المبالغة في التركيز على القضايا الاجرائية والمرحلية، واستنفاد الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات تبادل للثقة كانت تفضي عملياً إلى تمكين أعداء السلام من تهديد وتقويض العملية برمتها. فالمطلوب هو تغيير جوهري في نظرتنا تجاه كيفية تحقيق السلام العادل والشامل، وذلك بالعودة إلى أساس الصراع ولب المشكلة. وإيجاد آلية فعالة تكفل الدخول مباشرة في مفاوضات سلمية تبحث قضايا الوضع النهائي، والتي تشمل القدس والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية المتبادلة، عبر صفقة تاريخية شاملة تسمح بتحقيق الاختراق المطلوب.

لقد اتضحت معالم الحل المنشود منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، والقاضي بتقسيم فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني الى دولتين إحداها عربية والأخرى إسرائيلية، واقتراح توصية الجمعية العامة حدوداً واضحة لكل من هاتين الدولتين. ولقد صدر منذ ذلك الحين مئات القرارات عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة، ومن بينها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وطالب بانسحاب القوة الاسرائيلية من المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، كما اكد على ضرورة ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهاأنحن بعد مرور ٣٩ عاماً نجد ان الشعب الفلسطيني ما يزال محروماً من ممارسة ابسط حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

سيدتي الرئيسة،

بالأمس القريب قامت اسرائيل بعدوان وحشي على لبنان، دمرت فيه البنية التحتية اللبنانية، وشردت ثلث سكان لبنان، وقتلت وجرحت الآلاف من المدنيين نساء واطفالاً وشيوخاً. فماذا كانت النتيجة، هل تشعر اسرائيل انها

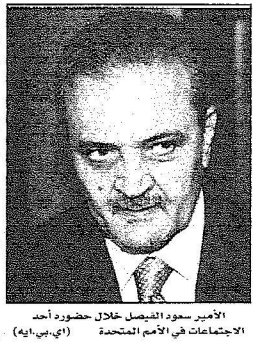

الأمير سعود الفيصل خلال حضوره أحد الاجتماعات في الأمم المتحدة (اي.بي.ايه)

أكثر أمناً بالفعل؟ ان الانجاز الاسرائيلي الوحيد هو التدمير والخراب وإثارة الكراهية وتعميق مشاعر العداء. ولا تعلم كم من المآسي والضحايا ستتحمل، ويتحمل معنا العالم، قبل ان يقتنع الجميع بأنه لا يمكن للحلول العسكرية ان تنجح.

ان المملكة العربية السعودية تجدد التأكيد على دعمها الكامل للحكومة الشرعية اللبنانية في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني، وتدعو الاشقاء في لبنان الى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان ان ينعم بالأمن والنماء. وإذ تؤكد على ضرورة التزام جميع الاطراف بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، فاننا ندعو الى تحقيق انسحاب اسرائيلي سريع من مزارع شبعا التي تعترف اسرائيل بانها محتلة، والى العودة الى اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩م بين لبنان واسرائيل. فهذا هو السبيل الوحيد لعودة الامن والاستقرار وعدم العودة الى ما كانت عليه الاوضاع قبيل المواجهات الأخيرة. وفي إطار التزامنا العاجل بدعم جهود اعادة الاعمار في لبنان، فإننا ندعو المجتمع الدولي الى تحميل اسرائيل مسؤولية التعويض العادل عما لحق بلبنان من تدمير وخسائر من جراء هذا العدوان، حيث ان احد اسباب تكرار المآسي الناتجة عن تعرض لبنان لسبعة اعتداءات متتابعة هو إعفاء المعتدي من المحاسبة.

نؤكد على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته.. وندعو جميع الأطراف الالتزام بالمفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية

سيدتي الرئيسة

اننا نشعر بأسى بالغ وقلق عميق لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير. ان غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلاً في مساعدة العراق على تجاوز محنته وإعادة تأهيل اقتصاده واليده في إعادة اعماره. وتؤكد المملكة العربية السعودية في كل الاحوال على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما تدعو المجتمع الدولي الى دعم برنامج الحكومة العراقية الشرعية برئاسة نوري المالكي والهادف الى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، واحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، ونزع سلاح الميليشيات.

سيدتي الرئيسة

لقد ادركت الدول منذ عهد بعيد ان انتشار الاسلحة النووية يقوض أمنها بصورة خطيرة، وبمرور الوقت أعدت شبكة من المعاهدات والضوابط الدولية ترتب عليها التزامات ثنائية ومتعددة الأطراف، غير ان الالتزامات تفقد قيمتها ان لم يدعمها الامتثال الكامل لها.

ولابد من الاعتراف بالعواقب الوخيمة جداً لاستخدام هذه الاسلحة على السلم والأمن الدوليين، سواء في الحرب بين الدول أو بيد مجموعات إرهابية.

إن المعالجة الفعالة لمشكلة انتشار اسلحة الدمار الشامل تتطلب التخلي عن ازدواجية المعايير، والتأكيد على أهمية خلو منطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها منطقة الخليج، من الاسلحة النووية. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المدججة بكل أنواع اسلحة الدمار الشامل والتي لا تخضع مطلقاً لأي شكل من اشكال الرقابة.

واننا في الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. بما في ذلك الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإننا ندعو جميع الأطراف الى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة وان ما تعلنه ايران دوماً عن ان برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية يوفر ارضية مشتركة لم تستنفد بعد.

وانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تدعيم وتطوير علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية، فإننا نأمل من الحكومة الإيرانية التجاوب مع الدعوات المتكررة الصادرة عن دولة الامارات العربية المتحدة للتوصل الى حل سلمي لقضية الجزر الاماراتية المحتلة.

سيدتي الرئيسة

ان ظاهرة الإرهاب باتت مصدر خطر على الجميع، وما زالت الأعمال الإرهابية تختبر تصميماً على محاربتها وتمتحن عزيمتنا على التصدي لها. ليس للإرهاب مبررات مقبولة، لكن له جذور ومسببات ينتعش في ظلها ويتغذى من تفاقمها. وكما انه من الضروري تجفيف مصادر تمويل الارهاب، فإن تحقيق نجاح حاسم ضد الإرهاب يتطلب العمل الحثيث على تجفيف

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-09-2006 العـــدد : 13971
الصفحـات : 3 المسلسل : 20

منابع الفكر المتطرف الذي لا يزدهر الا في مناخات شعور الشعوب باليأس والإحباط والغضب من جراء حرمانها من ممارسة حقوقها المشروعة وعدم معالجة قضاياها الملحة.

والمملكة العربية السعودية، التي هي من ابرز المستهدفين بالارهاب، ادانت الارهاب بكل اشكاله وصوره، وحققت نجاحات ملموسة في التصدي له. وقد انضمت المملكة الى معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الارهاب، والى الاتفاقية العربية، واتفاقية منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب. كما اقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز انشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب، تحت مظلة الامم المتحدة. ان تبادل المعلومات الحية في وقت مبكر هو الطريق الوحيد لاستباق خطط الارهابيين الشريرة. ويمكن ايجاد حلول مبتكرة لتجاوز بعض التحفظات المتعلقة بحساسية المعلومات وسرية مصادرها.

واذ نجدد التزامنا بمساندة الحملة الدولية لمكافحة الارهاب والمشاركة الفاعلة فيها، نود ان نلفت نظر دول العالم وشعوبها الى مشاعر القلق التي ترتفع في انحاء عديدة من العالم ازاء الانحراف في مسار واهداف هذه الحملة، واستغلالها اسوأ استغلال من قبل قوى التطرف ودعاة التصادم بين الحضارات والثقافات. ومن المهم في هذا الصعيد اعادة تقييم مدى نجاح وفعالية الادوات المستخدمة في محاربة الارهاب والتطرف. وعلينا جميعاً اعادة التأكيد على انه لا يوجد دين يدعو الى الارهاب، وان الاديان كلها تدعو الى القيم النبيلة ولا يصح تحميلها اوزار بعض الضالين من المنتسبين اليها. ومن هذا المنطلق تعلن المملكة العربية السعودية رفضها واستهجانها لاتهام الاسلام بالارهاب والعدوانية، وتدعو جميع الراغبين بتبين موقف الاسلام والمسلمين من الارهاب الى اخذ معلوماتهم من المصادر الحقيقية، مثل برنامج العمل العشري الذي أقرته دول منظمة المؤتمر الاسلامي في القمة الاسلامية الاستثنائية التي عقدت في المملكة العربية السعودية. ومما لاشك فيه ان نجاح الحملة الدولية ضد الارهاب يتوقف على تمسكنا جميعاً بقواعد القانون الدولي وحقوق الانسان، وبالاعراف والقيم الانسانية، وباحترام الاديان المختلفة.

السيدة الرئيس

ان استمرار المعاناة الانسانية في دارفور أمر غير مقبول لنا جميعاً، ونأمل ان تمنح الجهود القائمة حالياً لتصحيح الوضع فرصة كافية للنجاح، بحيث يتم وضع حد سريع لهذا الصراع المدمر الذي يخسر فيه الجميع دون مبرر. فالسلطات السودانية التي حققت انجازاً تاريخياً في تحقيق المصالحة في الجنوب تتعاون بايجابية مع جهود تحقيق المصالحة في دارفور، وترحب بانتشار قوات منظمة الوحدة الافريقية لهذا الغرض، وهي القوات التي تعهدت الدول العربية بتوفير ما تحتاجه من دعم وتمويل. ونخشى ان تجاوز سيادة السودان بارسال قوات دولية دون موافقته يحولها الى جزء من المشكلة بدلاً من ان تكون اداة للحل.

السيدة الرئيس

تسهم المملكة العربية السعودية، وهي دولة نامية، في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والاقل نمواً ومنحتها المساعدات السخية لتمكينها من مواجهة مشاكل الفقر والتخلف، وذلك من خلال مؤسساتنا الوطنية، ومن خلال المؤسسات الدولية الاقليمية. وتقدر المساعدات الاقتصادية الرسمية للمملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بحوالي ٤٪ من اجمالي ناتجنا الوطني، وهي أعلى نسبة في العالم. وفي مجال تخفيف عبء الديون تنازلت المملكة عما يزيد على ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الاكثر احتياجاً.

ولضمان استمرار النمو الاقتصادي حرصت المملكة على الوفاء بتعهداتها بالنسبة لاستقرار الاسواق البترولية، فزادت طاقتها الانتاجية لضمان توفر الامدادات البترولية الكافية. وللحد من ارتفاع اسعار البترول بشكل غير طبيعي. وقد أسست المملكة منتدى الطاقة واستضافت امانته العامة بالرياض ليكون منبراً لبحث اوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة، لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار اسواق البترول باعتباره سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي العالمي.

السيدة الرئيس

يمر عالمنا بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تزداد سرعتها وحركتها، وتتشعب وتتعقد صلتها اكثر فأكثر بالعوامل المختلفة في الزمان والمكان، لذا فإننا جميعاً مطالبون بالتعاون في إيجاد مناخات صحية لبناء علاقات سلمية ومتوازنة بين الدول، أساسها العدل والثقة المتبادلة والشراكة الحقيقية، وبما يمكننا من مواجهة تحديات المستقبل بإرادة أكثر صدقاً في الالتزام، وأسلوب أكثر موضوعية في التناول، وآليات أكثر فعالية في التنفيذ، مما يعود بالخير للبشرية جمعاء.